

كلمة

معالي الدكتور نبيل العربي

الأمين العام لجامعة الدول العربية

في

افتتاح أعمال الدورة الثالثة والثلاثين

لمجلس وزراء الداخلية العرب

بسم الله الرحمن الرحيم

فخامة الرئيس محمد الباجي قايد السبسي رئيس الجمهورية التونسية

صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز

ولي العهد – النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

وزير الداخلية في المملكة العربية السعودية

الرئيس الفخري لمجلس وزراء الداخلية العرب

معالي السيد الهادي المجدوب

وزير الداخلية في الجمهورية التونسية

معالي الدكتور محمد بن علي كومان

الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب

أصحاب السمو والمعالي الوزراء،

أصحاب السعادة السفراء ومديري المنظمات العربية

السيدات

السادة

اسمحوا لي بدءاً أن أعبر عن سعادتني بالمشاركة في أعمال الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس وزراء الداخلية العرب، وأن أشيد بالدور الكبير الذي يقوم به المجلس في منظومة العمل العربي المشترك، وبما يبذله من جهود متصلة وأعمال جلييلة لحماية واستقرار الدول والمجتمعات العربية، والسهر على سلامة المواطنين، وإنفاذ القانون وتطوير القواعد والإجراءات المساعدة على حفظ النظام العام بما يكفل سلامة المجتمع وأمنه. ولا بد في البداية من توجيه خالص الشكر والتقدير للجمهورية التونسية الشقيقة رئيساً وحكومة وشعباً على ما تقدمه لمجلس وزراء الداخلية العرب.

وأود هنا أن أتوجه بالتحية والتقدير إلى أجهزة الأمن في كل أرجاء الوطن العربي، للتضحيات التي يبذلونها، ولشجاعتهم في مواجهة كل أنواع الجريمة وعلى رأسها جرائم الإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة. وأسأل الله العليّ القدير أن يتغمّد شهداء الشرطة بواسع رحمته، وأن يسكنهم فسيح جناته.

أصحاب السمو والمعالي،

السيدات والسادة،

يأتي انعقاد الدورة العادية الثالثة والثلاثين لمجلسكم الموقر، في وقت عصيب تمر به الأمة العربية، وتشهد فيه تحولات غير مسبوقّة تهدد كيان بعض الدول وقد تعصف باستقرار المجتمعات العربية، وتعرض مواردها والمكتسبات التي حققتها على مدى سنوات طويلة إلى مخاطر حقيقية، وتفرض تحديات جديدة على قيم ومثل المجتمعات العربية التي قامت طوال قرون على التعايش والتسامح والانفتاح ودرء الفتنة، الأمر الذي يندّر بعواقب وخيمة تكون نتائجها كارثية على استقرار المجتمعات العربية ووحدة نسيجها الاجتماعي وسلامة بعض الدول واستقلالها وسيادتها الوطنية. والجميع يقدر الأعمال الجليلة التي تقومون بها لمنع حدوث مثل هذه التداعيات، ويثمن ما تبذلونه من جهود لحماية أمن واستقرار المجتمعات العربية.

ومنذ بدايات بروز الإرهاب في موجته الجديدة، وتهديداته لكيان الدولة الوطنية الحديثة، أدرك العرب أن مواجهة الإرهاب تتطلب تضافر الجهود العربية، والعمل سوياً وعلى نحو جماعي لمواجهته وهزيمته. وقد كُرسّت هذه الإرادة العربية، في قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري الذي صدر في 2014/9/7، والذي أكد على الموقف العربي الحازم باتخاذ التدابير الجماعية اللازمة لصيانة الأمن القومي العربي والتصدي لجميع التنظيمات الإرهابية، واتخاذ ما يلزم من تدابير عاجلة على المستوى الوطني، ومن خلال العمل العربي الجماعي على جميع المستويات السياسية والأمنية والدفاعية والقضائية والإعلامية، والعمل على تجفيف منابع الإرهاب الفكرية ومصادر تمويله، ومعالجة الأسباب والظروف التي أدت إلى تفشي ظاهرة الإرهاب والتطرف.

وقد دعا القرار أيضاً إلى تعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب من خلال الالتزام بأحكام الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب وآلياتها التنفيذية في المجالين

الأمني والقضائي، والاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ولتحقيق ذلك دعا مجلس الجامعة في أكثر من قرار له، إلى الإسراع بعقد الاجتماع المشترك لوزراء الداخلية ووزراء العدل العرب لبحث سبل تفعيل الاتفاقيات العربية في مجال مكافحة الإرهاب والتعاون القضائي الذي دعت إليه مبادرة جمهورية مصر العربية في قمة الكويت في عام 2014. وقد يرى مجلسكم الموقر خلال انعقاد هذه الدورة اتخاذ القرار اللازم بعقد الاجتماع المشترك في أسرع وقت ممكن للاتفاق على الإجراءات اللازمة لتفعيل دور الاتفاقيات العربية في مكافحة الإرهاب، بما في ذلك تطوير آلياتها وتدابيرها واستحداث منهجيات جديدة تكفل مواجهة الإرهاب على نحو شامل.

وفي إطار المواجهة الشاملة للإرهاب، وبناءً على تكليفي من قبل مجلس الجامعة بإعداد دراسة حول أسباب تفشي الإرهاب تتضمن بلورة اقتراحات محددة وإجراءات عملية قابلة للتنفيذ بشأن التصدي لها واجتثاثها من جذورها، قمت بإعداد تقرير معمق لمكافحة الإرهاب بالتعاون مع مراكز البحث العرب يتضمن إطاراً مفاهيمياً للمواجهة الشاملة مع الإرهاب (على المديات الثلاثة القصيرة والمتوسطة والطويلة) وبحث مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في اجتماع خاص عقد بتاريخ 2015/1/15، الدراسة وما ورد فيها من اقتراحات، وأقرها وطلب إحالتها إلى القمة العربية في شرم الشيخ.

وقد أكدت قمة شرم الشيخ في القرار رقم 628 بتاريخ 2015/3/29 على ما ورد في تقرير الأمين العام بشأن صيانة الأمن القومي العربي وتوصياته واقتراحاته، وأكد القادة العرب التزامهم القوى بصيانة الأمن القومي العربي، واتخاذ جميع التدابير والإجراءات التي تتيح صيانة الاستقلال الوطني وإعادة الأمن والاستقرار في الدول العربية.

اصحاب السمو والمعالي والسعادة

إن لمجلسكم الموقر دوراً أساسياً جنباً إلى جنب مع المجالس العربية الأخرى المعنية، في مواجهة الإرهاب، وفقاً لمنهجية شاملة متعددة الأبعاد تشارك فيها كل منظومة العمل العربي المشترك المعنية بقضايا التطرف الفكري والإرهاب. فمكافحة الإرهاب للقضاء عليه لا تقتصر على الجوانب الأمنية والعسكرية فقط، بل تتطلب إستراتيجية شاملة متسقة، تتضمن إلى جانب النواحي الأمنية والعسكرية، آليات سياسية وفكرية وعقائدية وإعلامية وتنموية واجتماعية

وغيرها من الجوانب الهامة والأبعاد الأخرى ذات الصلة، بحيث تكون فعالة في مواجهة الإرهاب ودحره.

أصحاب السمو والمعالي الوزراء،
السيدات والسادة،

اسمحوا لي أن أؤكد أمامكم أن المنطقة العربية تعاني من أزمة فكرية عميقة، وكذلك من زيادة الأخطار الناشئة عن تراجع المستويات الثقافية والتنمية والاقتصادية على نحو خطير في بعض الأقطار العربية، وخاصة في البلدان العربية التي لا تزال تشهد تحولات سياسية وأمنية كبيرة، واختلطت فيها المبادئ الصحيحة للدين والقيم الحنيفة، بالافتراءات المسيئة والروايات المشوهة في بعض كتب التراث المحرّفة، والتي استندت إليها الجماعات التكفيرية من أجل تبرير أفعالها الإرهابية. وبكل أسف فقد استغلت هذه الجماعات مختلف المنابر ووسائل الإعلام لاستقطاب الشباب وتجنيدهم في صفوفها، وهذه العوامل كلها ساهمت في تفاقم أزمة الإرهاب التي نعاني منها جميعاً اليوم، وهو ما يستدعي جهداً مضاعفاً من أجل محاربة الإرهاب والقضاء عليه.

ولعلي لا أبالغ، إن قلت إن المواجهة الناجحة لخطر الإرهاب هي أكبر تحدٍ يواجهه النظام الإقليمي العربي برمته، إذ لا يكتفي الإرهاب باستهداف بعض أراضي الدول العربية، وإنما يهدف إلى تدمير بنية الدولة الوطنية الحديثة ومكتسبات المجتمع العربي ومقدراته، والأسس الفكرية والثقافية والاقتصادية والسياسية والأمنية التي يقوم عليها المجتمع المعاصر، واستبدالها بأسس مغايرة تستند إلى مقولات دينية خاطئة تتحرك باسم الحق الإلهي المطلق، وتضعنا في عداة مستمر مع بقية شعوب ودول العالم، بل وفي عداة مع بعضنا البعض وداخل مجتمعاتنا.

إن مواجهة الإرهاب والنجاح في اجتثائه وهزيمته، لا يمكن أن تتّما إلا بسواعد أبناء الأمة العربية. ذلك أنه مهما كانت قوة التدخلات الأجنبية وقدرتها على هزيمة الإرهاب عسكرياً، فإنه لا يمكنها اقتلاع الفكر الإرهابي من جذوره ونهايا. فمواجهة هذا الخطر تتطلب في المقام الأول مواجهة شاملة فكرية وثقافية وعقائدية، تتمكن من الإجابة بصراحة وأمانة عن الأسئلة الصعبة حول

مكامن الخلل الذي تعيشه الأمة. كما أن المتطلبات الأساسية لمواجهة التحديات الراهنة تقتضي، أولاً وأساساً، إعادة اكتشاف مضامين جديدة للتضامن العربي والعمل العربي المشترك، وتطوير أجهزته وآليات عمله. ومثل هذا الجهد هو مسئولية جماعية تقع على عاتق الجميع وتسهم فيها كل المجالس الوزارية ومؤسسات الدولة والنخب الفكرية والثقافية والرموز الدينية ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها من القوى الفاعلة في المجتمع. وفي هذا الإطار أقترح عقد اجتماع مشترك عاجل للمسؤولين عن مكافحة الإرهاب في وزارات الخارجية والدفاع والعدل والداخلية والأجهزة الأمنية المعنية لتطوير موقف جماعي عربي لمواجهة الإرهاب وفقاً للقرارات الصادرة عن مجلس الجامعة في هذا الشأن.

أصحاب السمو والمعالي الوزراء،
السيدات والسادة،

قبل أن أختتم كلمتي لأبد من التأكيد على أن قضية العرب المركزية المحورية الأولى قضية فلسطين ويجب مضاعفة كل الجهود لتحقيق حق الشعب الفلسطيني الشرعي في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف واسمحوا لي في ختام كلمتي أن أؤكد مجدداً على الدور الهام الذي يضطلع به مجلس وزراء الداخلية العرب في التصدي للمنظمات الإرهابية، ولمجموعات الجريمة المنظمة، وما يقوم به المجلس من دور فاعل في حماية المجتمع والدولة من الأخطار المحدقة بهما وفي إرساء الأمن والاستقرار، وهو دور نحن جميعاً نساندكم فيه ونساعدكم عليه، ونتطلع إلى مواصلة التعاون الوثيق مع مجلسكم الموقر للدفاع عن المصالح العربية العليا.

وفقكم الله، وسدد خطاكم لما فيه خير الأمة جمعاء،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

